أ. د. محمد قيراط

ذكرى ثورة نوفمبر في زمن رئيس مدى الحياة

يعود أول نوفمبر من كل سنة على الجزائريين ليذكرهم بثورة مجيدة خلدها التاريخ لقاهري الاستعمار والاضطهاد والبطش والاستبداد. بعد أكثر من خمسة عقود من استقلالها، ما هو وضع الديمقراطية والتنمية المستدامة في الجزائر؟ وبعد هلاك 200 ألف شخص وخسائر مادية تقدر بمئات المليارات من الدولارات خلال العشرية السوداء (1990-2000) كان الجميع يظن أن الجزائر ستدخل مرحلة جديدة من الديمقراطية والشفافية والحكم الراشد وستتعلم من الأخطاء والهفوات والتجاوزات السابقة. وبمجيء بوتفليقة إلى الحكم ظن الكثيرون أن الجزائر ستنطلق في مرحلة جديدة من الديمقراطية والتنمية المستدامة خاصة وأن الجزائر تزخر بالإمكانيات والموارد العديدة سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو السياحي أو ما يتعلق بالكوادر والإطارات البشرية المؤهلة..الخ. مع الأسف الشديد الرئيس بوتفليقة جاء بفكرة الخلود في كرسي الرئاسة وأحاط به مجموعة من الوزراء والسياسيين تفننوا بتبذير الموارد والطاقات والإمكانيات على غرار وزير الطاقة السابق الذي استطاع أن يفتت شركة سوناطراك وهي أكبر شركة في القارة الإفريقية حيث تورط في قضايا رشوة وفساد قُدرت بالمليارات من الدولارات. من قضايا الفساد كذلك الطريق السيار شرق غرب الذي كلف الجزائر ضعف ما كان مقدرا له من ميزانية إنجازه ورغم هذا فإنه اليوم يعاني من مشاكل لا تحصى ولا تعد في العديد من أجزائه.

أما قضية الخليفة فهي أضحوكة عهد الرئيس بوتفليقة حيث تلاعب الرجل بتواطؤ وزراء ومسئولين كبار ومقربين من الرئيس بمليارات الدولارات من أموال الشعب المغلوب على أمره. هذه هي حصيلة الرئيس بوتفليقة الذي سيفوز بدون أدنى شك بولاية رئاسية خامسة وهو غير قادر على مخاطبة شعبه منذ ما يقارب الخمس سنوات الآن. الرئيس أطال الله في عمره وشفاه لا يقدر حتى على المشي وكيف به يرأس الأمة.

وإذا كانت لبوتفليقة شجاعة فليقد حملته الانتخابية كما فعل في 1999 و2004 وليخاطب شعبه الذي اشتاق لسماعه أو حتى مشاهدته على التلفزيون. فليقطع الرئيس بوتفليقة الشك باليقين ويقدم تقريرا طبيا عن حالته الصحية يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة. فأي انتخابات تجرى في الجزائر وما الفائدة من ورائها عندما ينتشر الفساد وإهدار المال العام والبيروقراطية والمحسوبية وأمور كثيرة جعلت الجزائر تتراجع بدرجات كبيرة جدا في سلم ومؤشرات الشفافية والاستثمار الأجنبي والرشوة والفساد... الخ. أي انتخابات عندما يقوم عدد من الوزراء بالحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة وبإمكانيات وأموال الشعب، بينما باقي المرشحين يستسلمون إلى أمر البيروقراطية والإدارة التي تقوم بكل ما بوسعها لترجيح كفة فوز الرئيس بوتفليقة على الآخرين.

أين الشفافية في الانتخابات عندما تسخر وسائل الإعلام الحكومية والإدارة العامة والولاة ورؤساء الدوائر والبلديات لضمان فوز الرئيس بوتفليقة.

مع الأسف الشديد في الجزائر هناك انتخابات لكن دون ديمقراطية ولا تفرز الديمقراطية. ومن قال إن الانتخابات هي الديمقراطية، فهي مجرد فلكلور سياسي من أجل مغالطة الشعب أنه حر وينعم باختيار من يرأسه. فالشعب المغلوب على أمره يرى ويشاهد يوميا كيف أن بلدا بحجم الجزائر ما زال يعاني من البطالة وأزمة السكن ومشاكل اجتماعية لا تحصى ولا تعد. تتوالى السنوات وتتكرر الانتخابات في الجزائر والنتيجة واحدة، نتائج معروفة مسبقا وغالبية الشعب غير مهتمة بالحدث لأن الأمور ستبقى على حالها أو تتطور نحو الأسوأ. الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر جاءت منذ بدايتها مخالفة لمعايير الديمقراطية والشفافية واحترام إرادة الشعب.

ففي سنة 2008 تم الاعتداء على الديمقراطية عندما أزيلت المادة 74 من الدستور، هذه المادة التي كان يفتخر بها الجزائري لأنها تحدد مدة الرئاسة في عهدتين فقط ولا مجال للرئاسة مدى الحياة والاستبداد والسطو على السلطة. فالرئيس بوتفليقة كان بإمكانه أن يدخل التاريخ من أبوابه الواسعة ويفعل مثل عظماء التاريخ وينسحب بشرف ويترك المجال لآخرين ممن يستطيعون الحكم والإدارة على مستوى عال.

مع الأسف الشديد الرئيس بوتفليقة نشر نظرية أن البلاد والعباد بحاجة إليه لإتمام مشاريع وخطط التنمية والتطور، مما يعني أن الجزائر لا تملك رجالا وأن بوتفليقة هو الوحيد القادر على حكم الجزائر وإدارة شؤونها. وأي تنمية وتطور؟ ففي عهد الرئيس بوتفليقة ورغم سعر البترول المرتفع والمداخيل الكبيرة التي حققتها الجزائر من ورائه فما زال الشباب يفكر في الهجرة ويركب قوارب الموت للوصول إلى شواطئ جنوب أوروبا. وهذا الشباب فيه الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات الذين ضاقت بهم الدنيا ولم يجدوا منصب شغل في بلد فيه الكثير من الخيرات والنعم.

بعد كل ما عانت منه في التسعينات رشح الكثيرون الجزائر لدخول عهد جديد، عهد التناوب على السلطة والديمقراطية الحقيقية والمجتمع المدني القوي والفعال وكذلك معارضة وأحزاب سياسية تقوم بالمرصاد للفساد والظلم والسرقة ونهب المال العام. مع الأسف الشديد الجزائر لم تتعلم الدرس في جو انتشرت فيه الرداءة وثقافة التملق للوصول إلى المصالح الشخصية.

انتخابات أبريل 2014 الرئاسية في الجزائر لا تغير شيئا بل تكرس الرئاسة مدى الحياة، بعبارة أخرى فهي بالمعايير والمقاييس السياسية مملكة بوتفليقة وليست الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. فبوتفليقة قضى على ثقافة التناوب والديمقراطية والشفافية وجعل من شخصه الإنسان الوحيد القادر على حكم الجزائر. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا شُطبت المادة 74 من الدستور؟ ولماذا نشرت ثقافة أن الرئيس بحاجة إلى عهدة أخرى لإتمام مشاريعه وخططه وبرامجه؟ هذا الأمر عجيب وغريب ولماذا لا يطرح في الديمقراطيات والدول الكبيرة وحتى الصغيرة في العالم. والأغرب في كل هذا هو عندما تجد شخصيات سياسية ونخبا مثقفة ووزراء يروجون لمثل هذه الأفكار. لكن يزول العجب عندما ندرك أن هؤلاء المنظرين للرئاسة مدى الحياة هم الانتهازيون والوصوليون وأولئك الذين يعملون ليل نهار لاستمرار الرئيس بوتفليقة في الحكم لمواصلة الاستفادة من البقرة الحلوب ومن دولة الريع. هكذا أرادوها السياسة من أجل جمع الثروات والأموال وبأي ثمن.

وإذا عدنا إلى ما جرى في الحملات الانتخابية في الرئاسيات السابقة نلاحظ عزوف الشعب عنها وكذلك إلغاء العديد من التجمعات من قبل المترشحين.

من جهة أخرى أفرزت هذه الانتخابات التي سميت بالمغلقة العديد من الحركات المناهضة لها ومن أهمها حركة «بركات»، أي كفى وهي تعبير واضح وصريح من قبل الشعب لإيقاف مسلسل «الضحك على الدقون» والاستخفاف بعقول الناس. فالديمقراطية لا تحقق بالاستحواذ على السلطة وبالفلكلور السياسي، بل تتحقق من خلال المجتمع المدني والقوى المضادة التي تراقب الفساد والتجاوزات.

mkirat@qu.edu.qa جامعة قطر